

قلنا على غير مؤنثة والاشكال بعد التكميل من غير مؤنثة  
 على الجنس المتبع مذكرة واما الكثرة في التبع على  
 الاصلية بهذا النوع والى التبع شرطه ان يكون في الاصل كما قالوا  
 فلا يتوجه اليه كالمصنف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون  
 غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتحقق العوض في الجمعية  
 جواب سؤال المتقدم بقوله ان يقال قد فصحت عن الاشكال الواردة  
 فاعلم ان الجمع بمشابهة جعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في  
 ما يتوالت في سرور وانما اسم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمع  
 فيه لاقى الحال ولا في الاصل فلجاب المعنى بانها تختلف في حيزه ومنها  
 فهو اذ المصنف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد على  
 على فائدة الجمع كقولهم قد في التخصيص عنه انه اسم الجمع  
 ليس جمع لاقى الحال ولا في الاصل جعل في وضع المصنف على موارد  
 اي على ما يوازى مع الجمع العريضة وانما هي ومصابيح فالتوحيه  
 من حيث الوزن فهو وان لم يكن مع قيل الجمع حقيقة كذا  
 حكما فالجمعية على هذا الوجه التعدي اعم ان يكون حقيقة او  
 فانه هذا الجواب على غير الجمعية لا على زيادة يجب ان  
 السعة وهو العلم على الموازن وقيل هو اسم الجمع  
 لانه

لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بعد التكميل لا ينافي  
 اثبات الاشتغال به وجوبه وان سرور او افعال  
 كان يجمع ان يعرف بمصاحبه الذي يوازن مع قوله المصنف  
 وانما لا يوازنه بالاشكال  
 عبد الغفور  
 قوله في حالة الجمع والمرة اشارة الى انهم استعملوا  
 على التفرقة والعامل فيها المماثلة المتبادر  
 عبد الغفور  
 ولان الاعلاء سبب في موثاقه الاستعمال  
 المحسوس ومنه صرف نسبة ضعفه وهو  
 شارة في جمع عبد الغفور  
 فان سببه قدم الاعلاء على سبب الاعلاء في  
 قوي وهو الاستعمال الظاهر بخلاف سبب الاعلاء  
 فانه ضعفه والاشكال الحقيقية في سبب الاعلاء